



Distr.: General
1 June 2021
Arabic
Original: English

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف
في اتفاق باريس
الدورة الثالثة
غلاسكو، 1-12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

البلاغات الأولى التي يتعين تقديمها كل سنتين وفقاً للفقرة 5 من المادة 9
من اتفاق باريس

تقرير تجميعي وتولييفي مقدّم من الأمانة

موجز

أعد هذا التقرير التجميعي والتولييفي للمعلومات الواردة في البلاغات الأولى التي تقدمها
الأطراف كل سنتين وفقاً للفقرة 5 من المادة 9 من اتفاق باريس لكي ينظر فيه مؤتمر الأطراف العامل
بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس وللاسترشاد به في استخلاص الحصيلة العالمية.



أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

1- تسليماً بأهمية قابلية التنبؤ والوضوح فيما يخص المعلومات المتعلقة بالدعم المالي لتنفيذ اتفاق باريس، طلب مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس (مؤتمر/اجتماع أطراف باريس) في دورته الأولى إلى البلدان المتقدمة الأطراف أن تقدم كل سنتين، ابتداءً من عام 2020، البلاغات المشار إليها في الفقرة 5 من المادة 9 من اتفاق باريس، بما في ذلك المعلومات المحددة في مرفق المقرر 12/م أ ت-1. وشجع الأطراف الأخرى التي تقدم الموارد على أن تقدم هذه المعلومات كل سنتين على أساس طوعي⁽¹⁾.

2- وطلب مؤتمر/اجتماع أطراف باريس في دورته الأولى أيضاً إلى الأمانة أن تعد، ابتداءً من عام 2021، تجميعاً وتوليفاً للمعلومات الواردة في البلاغات المقدمة كل سنتين⁽²⁾. وسيُنظر في هذا التجميع والتوليف في الدورة الثالثة لمؤتمر/اجتماع أطراف باريس وسيُسترشد به استخلاص الحصيلة العالمية⁽³⁾.

باء- ما ورد من البلاغات التي يتعين تقديمها كل سنتين

3- قدمت أستراليا وألمانيا والمفوضية الأوروبية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وسويسرا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموناكو والنرويج ونيوزيلندا واليابان البلاغات التي يتعين تقديمها كل سنتين⁽⁴⁾.

جيم- النطاق

4- يقدم الفصل الثاني أدناه لمحة عامة، ويتضمن الفصل الثالث أدناه توليفاً للمعلومات الكمية والنوعية الإرشادية المتعلقة بالفقرتين 1 و3 من المادة 9 من اتفاق باريس والمدرجة في ما ورد من البلاغات التي يتعين تقديمها كل سنتين⁽⁵⁾.

ثانياً- لمحة عامة

5- أقرت الأطراف في البلاغات بضرورة زيادة الدعم المالي للتمكين من تحقيق أهداف اتفاق باريس. وأكدت مجدداً التزامها بالهدف المتمثل في تعبئة 100 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2020، وأشارت إلى التقدم المحرز في هذا الصدد.

6- وعرضت أطراف عديدة المستويات المتوقعة للتمويل العام المتعلق بالمناخ الذي ستوفره للبلدان النامية بعد عام 2020، استناداً إلى التزاماتها المالية المتعددة السنوات وخططها لتخصيص الموارد المالية وصرفها من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف. وأبلغت بعض الأطراف عن التزامات متعددة السنوات في مجال التمويل المناخي، والتزامات أخرى لمدة سنة أو سنتين، وذكر العديد منها التمويل

(1) المقرر 12/م أ ت-1، الفقرات 1 و4 و5.

(2) المقرر 12/م أ ت-1، الفقرة 7.

(3) المقرر 12/م أ ت-1، الفقرتان 7 و10.

(4) متاحة في: <https://unfccc.int/Art.9.5-biennial-communications>.

(5) وفقاً للمقرر 12/م أ ت-1، المرفق.

الملتزم به للتجديد الأول لموارد الصندوق الأخضر للمناخ (2020-2023) و/أو للتجديد السابع لموارد مرفق البيئة العالمية (2018-2022) والمساهمات في الميزانيات الأساسية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وأبرزت أطراف عديدة الاتجاه المتزايد في تدفقاتها السنوية للتمويل المناخي على مدى السنوات الماضية والتزامها بزيادة اعتماداتها المخصصة للتمويل المناخي مستقبلاً أو على الأقل الحفاظ عليها عند مستوى سنوي محدد.

7- وأبلغت الأطراف معلومات عن **ظروف وقيود وطنية** أعاققتها في إعداد المعلومات عن مستوياتها المتوقعة من التمويل العام. وذكّرت أطراف كثيرة أن شروط الميزانية والشروط البرلمانية للحصول على موافقة سنوية على الإنفاق تجعل من الصعب توقع مستويات التمويل العام على المدى الطويل. وأشارت عدة أطراف قدمت جداول زمنية لصرف مخصصات التمويل المناخي على مدى السنوات القليلة القادمة إلى أنها عرضة للتغيير.

8- واستخدمت الأطراف **منهجيات مختلفة لإسقاط مستوياتها المستقبلية من التمويل المناخي**، بما في ذلك (1) وضع سيناريوهات متعددة السنوات لتخصيص الأموال وصرفها يمكن في إطارها تحقيق أهداف مالية ملتزم بها سياسياً و(2) تخصيص نسبة مئوية، ستزداد مستقبلاً، من ميزانيتها السنوية للمساعدة الإنمائية الرسمية من أجل التمويل المناخي و(3) الاستناد إلى التزاماتها المالية للبرامج والمبادرات المتعددة السنوات و(4) استخدام معالم ريو للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لحساب التمويل المناخي المقدم في الماضي و(5) استخدام منهجيات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لقياس وتتبع ما تمت تعبئته من تمويل خاص.

9- وأسقطت مستويات التمويل المناخي المستقبلية على أساس عدة **افتراضات**، منها مثلاً أن التمويل العام المتعلق بالمناخ الملتزم به لعدة سنوات سيوافق البرلمان سنوياً على صرفه، وأن الصرف قد يتأثر بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية و/أو الاحتياجات والأولويات المتغيرة للبلدان المتلقية، نتيجةً مثلاً لجائحة كوفيد-19.

10- وتقرر الأطراف أن التمويل المناخي **جديد وإضافي** إذا:

(أ) كان مضافاً إلى التزامات ميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية؛

(ب) وكانت ميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية، التي يشكل التمويل المناخي جزءاً منها، أكبر من 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي، وهو الالتزام الذي قطعه البلدان المتقدمة النمو في سياق تمويل التنمية؛

(ج) وكان الالتزام به أو تخصيصه أو صرفه حديث العهد لمشاريع وبرامج جديدة متصلة بالمناخ على مدى فترة من الزمن؛

(د) وكان صرفه يحظى بموافقة البرلمان سنوياً؛

(هـ) وتم الالتزام به أو تخصيصه بعد عام 2009 (سنة الأساس بموجب اتفاق كوبنهاغن).

11- وعرضت الأطراف **التجارب والتحديات والدروس المستفادة من أجل توجيه الجهود المستقبلية في تعبئة التمويل المناخي وتوفيره**: فعلى سبيل المثال، التنسيق بين أصحاب المصلحة، لدى كل من الجهات المقدمة والمتلقية، مهم لتجنب التداخلات والثغرات في تعبئة التمويل وتوفيره؛ والبيئات التمكينية حاسمة الأهمية لتدعيم القدرة الاستيعابية لدى البلدان النامية؛ ويمكن أن يكون تتبع التمويل المناخي وقياس فعاليته مفيداً في تعزيز أثره.

12- وتقوم أطراف كثيرة بدمج اعتبارات تغير المناخ، بما في ذلك القدرة على تحمل تغير المناخ، في ما تقدمه من مساعدة إنمائية دولية. وإدراكاً للصلة التي لا تتفصم بين تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف اتفاق باريس وللعلاقة الوثيقة بين التنمية والتكيف، أوضحت الأطراف ما بذلته من جهود وما أحرزته من تقدم في موامة دعمها الإنمائي الدولي مع اتفاق باريس. وفي هذا السياق، أوضحت الأطراف أيضاً الدعم المقدم للبلدان النامية لإدماج تغير المناخ والتنمية المستدامة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

13- وأكدت أطراف عديدة أن أهداف اتفاق باريس لا يمكن تحقيقها ما لم تكن تدفقات التمويل متسقة مع مسار إنمائي خفيض الانبعاثات وقادر على تحمل تغير المناخ، وشددت على ما تؤديه وزارات المالية والمصارف المركزية وجهات التنظيم المالي من دور مهم في هذا الصدد. وتتخذ أطراف كثيرة إجراءات تبعاً لذلك على الصعيد الوطني وتدعم التعاون الدولي بشأن إدماج اعتبارات تغير المناخ في اقتصادات البلدان النامية وتُظمها المالية. وأشارت أطراف عديدة إلى أنه ينبغي، من خلال تدابير التعافي من جائحة كوفيد-19، مساعدة البلدان على "إعادة البناء بشكل أفضل" نحو مستقبل خفيض الانبعاثات وقادر على تحمل تغير المناخ.

14- ويتضمن العديد من البلاغات إجراءات الأطراف وخططها لتعبئة التمويل الخاص المتعلق بالمناخ ويشير إلى الدور الحاسم الأهمية لتدخل السلطات العامة في إطلاق التمويل بالحجم المطلوب لتحقيق أهداف اتفاق باريس والوفاء باحتياجات البلدان النامية من الاستثمار المناخي. وأبلغت الأطراف عما عبأته (أو تعترمت تعبئته) من تمويل خاص يتعلق بالمناخ بالاعتماد على التمويل العام المتعلق بالمناخ، وسأقت أمثلة على برامج ومبادرات ترمي إلى الاستفادة من زيادة استثمارات القطاع الخاص.

15- وقدمت الأطراف معلومات عن البرامج والمبادرات الرامية إلى دعم البلدان النامية في صياغة وتنفيذ إجراءات العمل المناخي، وتحديد أوجه الابتكار في مجال تكنولوجيا المناخ، وإطلاق التمويل الخاص المتعلق بالمناخ، وبناء القدرات، باعتبارها مجالات الدعم الرئيسية. وحددت الأطراف العناصر التي تعتبرها أساسية لضمان فعالية واستدامة أنشطة بناء القدرات التي تدعمها.

16- ووصفت الأطراف السياسات المرتبطة بدعمها للتمويل المناخي، والتي تركز عموماً على تعزيز امتلاك البلدان المتلقية زمام المبادرة في العمل المناخي وضمان فعالية التمويل المناخي. كما أدرجت أولويات الدعم من حيث القطاعات والفئات المستهدفة، وهي عادة النساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المعرضة للتأثر والمشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية. وأشير في كثير من الأحيان إلى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ بوصفها بلداناً ذات أولوية، ولا سيما فيما يتعلق بتمويل التكيف القائم على المنح.

17- وأبلغت الأطراف عن جهودها وعن تفاوت التقدم المحرز في تحقيق توازن بين دعمها لكل من إجراءات التخفيف وإجراءات التكيف. وسلط الضوء في العديد من البلاغات على تمويل إجراءات التكيف القائم على المنح لأقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، بينما عرضت بلاغات أخرى خطأً لزيادة التمويل الخاص لإجراءات التكيف. وأكدت أطراف عديدة التزامها بتوفير التمويل لإجراءات التكيف من خلال صناديق المناخ التابعة للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ (صندوق التكيف، والصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق أقل البلدان نمواً، والصندوق الخاص بتغير المناخ).

18- وأدرجت أطراف كثيرة في بلاغاتها معلومات عن الجهود المبذولة لضمان المعالجة الفعالة لاحتياجات البلدان النامية وأولوياتها بالتمويل المناخي المقدم. وأكدت (1) أن تمويلها المناخي مدفوع

بطلب البلدان النامية الأطراف، وهو ما من شأنه أن يعزز من فعاليته واستدامته وقابليته للتوسع، (2) وأن الدعم، ولا سيما الدعم المقدم لإجراءات التكيف، يجب أن يتماشى مع خطط التنمية الوطنية للبلدان المتلقية، إذا أريد له أن يحقق أقصى قدر من التأثير، (3) وأن بناء القدرات أمر حاسم الأهمية لمساعدة البلدان النامية على تعزيز خططها للتكيف وصياغة مقترحات لمشاريع مناخية جاهزة للاستثمار. وذكرت أطراف عديدة أنها تدعم الشبكات والشراكات الدولية التي تعزز امتلاك البلدان النامية زمام المبادرة في العمل المناخي في تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً وخطط تكيفها الوطنية.

19- وأخيراً، عرضت الأطراف المعايير التي يستخدمها مقدمو التمويل المناخي لتقييم مقترحات المشاريع، مثل جدوى المشروع وتأثيره المحتمل، وكفاءة إدارة المشروع وشفافيتها، والطابع الابتكاري للمشروع.

ثالثاً- موجز توليفي

20- أقرت أطراف كثيرة بالتزامها بتحقيق هدف البلدان المتقدمة الأطراف المتمثل في تعبئة 100 بليون دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2020 وحتى عام 2025. كما أقرت بمستويات التمويل الأعلى كثيراً المطلوبة من جميع الجهات الفاعلة والمصادر لتحقيق أهداف اتفاق باريس والانتقال إلى اقتصادات خفيفة الانبعاثات وقادرة على تحمل تغير المناخ.

21- وأشارت أطراف عديدة إلى أنها تسير على الطريق الصحيح للوفاء بالتزاماتها للفترة 2015-2020 أو أنها تجاوزتها أصلاً. ولإظهار ما أحرزته من تقدم، عرضت معلومات عن التمويل المناخي المقدم، مثل تدفقات ومسارات التمويل المناخي في السنوات الماضية، أو أشارت إلى تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن التمويل المناخي الذي تم توفيره وتعبئته في الفترة 2013-2018⁽⁶⁾ أو إلى تقييم فترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المناخي الصادر عن اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل في عام 2018⁽⁷⁾.

22- وأبرزت عدة أطراف أن التزاماتها المالية لم تتغير على الرغم من جائحة كوفيد-19، وإن كان صرف الأموال قد يتأخر، وأكدت الأطراف أنها ستواصل توفير التمويل المناخي وتعبئته في المستقبل على الرغم من أي تحديات من هذا القبيل.

ألف- المستويات المتوقعة للموارد المالية العامة

23- عرض العديد من الأطراف مستوياته المتوقعة من التمويل العام المتعلق بالمناخ المقرر توفيره للبلدان النامية (انظر المرفق الأول).

24- وعرض عدد من الأطراف التزاماته المتعددة السنوات في مجال التمويل المناخي لما بعد عام 2020، وهي التزامات تفوق في كثير من الحالات التزاماتها لما قبل عام 2020. فعلى سبيل المثال، ضاعفت المملكة المتحدة التزامها الدولي بالتمويل المناخي من 5,8 بليون جنيه إسترليني (للفترة 2016/2017-2020/2021) إلى 11,6 بليون جنيه إسترليني (للفترة 2021/2022-2025/2026). والتزمت أستراليا

(6) OECD. 2020. *Climate Finance Provided and Mobilised by Developed Countries in 2013-18*. Paris: OECD Publishing متاح في: [https://www.oecd.org/environment/climate-finance-provided-and-](https://www.oecd.org/environment/climate-finance-provided-and-mobilised-by-developed-countries-in-2013-18-f0773d55-en.htm)

[mobilised-by-developed-countries-in-2013-18-f0773d55-en.htm](https://www.oecd.org/environment/climate-finance-provided-and-mobilised-by-developed-countries-in-2013-18-f0773d55-en.htm). يسلط التقرير الضوء على أنه تم توفير وتعبئة 78,9 بليون دولار أمريكي في عام 2018، أي أكثر بكثير من مبلغ 52,5 بليون دولار أمريكي في عام 2013، وأن البلدان المتقدمة تسير على الطريق الصحيح لتحقيق هدفها المتمثل في توفير 100 بليون دولار أمريكي بحلول عام 2020.

(7) انظر: <https://unfccc.int/BA-2018>.

بتقديم 1,5 بليون دولار أسترالي للفترة 2020-2025، بما في ذلك 500 مليون دولار أسترالي لمنطقة المحيط الهادئ، وهو أعلى من التزامها بتوفير ما لا يقل عن بليون دولار أسترالي للتمويل المناخي في الفترة 2015-2020. وكررت نيوزيلندا التزامها بتقديم ما لا يقل عن 300 مليون دولار نيوزيلندي في الفترة 2019-2022، وتتوقع أن تصرف فعلياً 510,7 ملايين دولار نيوزيلندي. وأشار الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى أن اعتماداته للتمويل المناخي ستظل على الأقل عند مستوى ثابت خلال السنوات المقبلة، ملاحظاً أن مستويات التمويل العام التي ستقدم فعلياً في المستقبل تتوقف على إقرار الميزانية وموافقة البرلمان. وتهدف سويسرا إلى توفير 400 مليون فرنك سويسري سنوياً في الفترة 2021-2024.

25- وتوقعت بعض الأطراف مستويات من التمويل العام على مدى سنة أو سنتين، على أساس الميزانية المخصصة للصرف. فعلى سبيل المثال، ستخصص النرويج 3,1 بلايين كرونة نرويجية لميزانية وكالة التعاون الثنائي التابعة لها في عام 2021؛ وستقدم ألمانيا 487 مليون يورو في عام 2021 و437 مليون يورو في عام 2022 من خلال مبادراتها الدولية للمناخ؛ وستقدم موناكو 1,27 مليون يورو في عام 2021 من ميزانيتها للمساعدة الإنمائية الرسمية وخصصت ما لا يقل عن 0,84 مليون يورو لعام 2022.

26- والتزمت عدة أطراف بتقديم مساهمات متعددة السنوات للبرامج والمبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف تمتد إلى ما بعد عام 2020 كوسيلة لتحسين إمكانية التنبؤ بالتمويل المناخي إلى ما بعد عام 2020. وقُدمت في العديد من البلاغات معلومات عن المساهمات المقدمة إلى التجديد الأول لموارد الصندوق الأخضر للمناخ والتجديد السابع لموارد مرفق البيئة العالمية.

27- ويتضمن العديد من البلاغات معلومات لاحقة عن تدفقات التمويل المناخي السنوية (انظر المرفق الثاني) لإظهار الاتجاه التصاعدي في التمويل المناخي المخصص والمصروف في السنوات الماضية، على نحو يبرز التزام الأطراف بزيادة تمويلها المناخي أو على الأقل الإبقاء عليه مستقبلاً عند مستوى سنوي محدد. وأبلغت بعض الأطراف عن التمويل المناخي المقدم في السنة أو السنتين الأخيرتين؛ وقدمت أطراف أخرى مساراً تاريخياً لزيادة التدفقات على مدى فترة أطول. والتزمت بعض الأطراف بتخصيص نسبة مئوية، ستزداد بمرور الوقت، لميزانيتها السنوية المخصصة من المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم المناخ.

28- وأبرزت معظم الأطراف الدور الرئيسي الذي يضطلع به القطاع الخاص في الوصول إلى مستوى الاستثمار المطلوب للتحويل إلى مسار خفيض الانبعاثات وقادر على تحمل تغير المناخ، وأهمية استخدام التمويل العام المتاح المحدود للاستفادة من التمويل الخاص. وتتضمن عدة بلاغات معلومات كمية عن التمويل الخاص الذي تمت تعبئته نتيجة لتدخل السلطات العامة.

باء - البرامج والتقنيات والأدوات

29- تدعم الأطراف البرامج والمبادرات الرامية إلى مساعدة البلدان النامية في صياغة وتنفيذ خطط التصدي لتغير المناخ، وينفذ العديد من هذه البرامج والمبادرات في السياق الأوسع للتعاون الإنمائي الدولي، وتسلط البلاغات الضوء على كيفية إسهامها في تحقيق أهداف اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة معاً.

30- ويتم توفير التمويل المناخي الثنائي من خلال وكالات التعاون الإنمائي وصناديق المناخ الثنائية. وتسترشد البرامج الثنائية باستراتيجية التعاون الإنمائي للطرف المساهم، وكثيراً ما تستهدف مجالات دعم ومجموعات وبلداناً محددة.

31- وتواصل الأطراف زيادة اعتماداتها للتمويل المناخي من خلال قنوات متعددة الأطراف، مثل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وصناديق المناخ المتعددة الأطراف التابعة للاتفاقية الإطارية، ووكالات الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات والمبادرات الدولية المنفذة على الصعيدين العالمي والإقليمي.

32- وتقوم أطراف كثيرة بتوجيه التمويل المناخي من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بسبب ما تملكه المصارف من كفاءة مالية وتقنية في الاستفادة من الاستثمار الخاص مع مراعاة الأولويات الإنمائية للبلدان النامية، ولأن عدداً متزايداً من هذه المصارف ملتزم ببناء حافظاته الخاصة بالمشاريع وإدارة مواردها المالية على نحو يتسق مع مسار إنمائي خفيف الانبعاثات وقادر على تحمل تغير المناخ تماشياً مع الفقرة 1 (ج) من المادة 2 من اتفاق باريس.

33- وشددت أطراف عديدة على الدور الهام المستمر الذي يضطلع به الصندوق الأخضر للمناخ في توجيه التمويل المناخي على نطاق واسع، مشيرة إلى حجم الموارد التي وافق عليها مجلس الصندوق حتى الآن؛ وما يملكه من إمكانات لإطلاق استثمارات خاصة موسعة في مجال المناخ من خلال مرفقه للقطاع الخاص؛ وولايته المتمثلة في ضمان التوازن بين تمويل كل من إجراءات التخفيف وإجراءات التكيف؛ وجهوده الرامية إلى تيسير وتحسين فرص الحصول على التمويل، ولا سيما لأشد البلدان عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ. وعلاوةً على ذلك، أشار العديد من الأطراف أيضاً إلى أهمية مرفق البيئة العالمية بوصفه قناة للموارد المالية الرامية إلى التصدي بصورة شاملة لأسباب التدهور البيئي وتغير المناخ. وورد في أحيان كثيرة ذكر صندوق التكيف وصندوق أقل البلدان نمواً والصندوق الخاص بتغير المناخ باعتبارها قنوات لتمويل إجراءات التكيف القائم على المنح.

34- واستندت في إسقاط معظم مستويات التمويل من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف إلى ما ناظرها من مساهمات متعددة السنوات ملتزم بها (انظر المرفق الأول). فعلى سبيل المثال، أبلغت أطراف كثيرة عن مساهماتها في التجديد الأول لموارد الصندوق الأخضر للمناخ و/أو التجديد السابع لموارد مرفق البيئة العالمية، اللذين لديهما فترات برمجة رباعية السنوات تمتد إلى ما بعد عام 2020. وفيما يخص التجديد الأول لموارد الصندوق الأخضر للمناخ، زاد الاتحاد الأوروبي التزامه مقارنةً بالفترة الأولية لتعبئة الموارد في الصندوق، حيث ضاعف عدد كبير من الدول الأعضاء مساهماته. وذكرت أطراف عديدة التزاماتها بدعم صندوق التكيف وصندوق أقل البلدان نمواً والصندوق الخاص بتغير المناخ: فقد وقع بعضها اتفاقات مساهمة متعددة السنوات مع صندوق التكيف وصندوق أقل البلدان نمواً، الأمر الذي سيعزز إمكانية التنبؤ بهذه الأموال لأنها تعتمد على التبرعات.

35- وأشارت الأطراف إلى الأدوات المالية التي تستخدمها في توفير التمويل المناخي ومعاييرها لاختيار الأدوات لأغراض محددة. وأبرزت أطراف عديدة أن التمويل العام القائم على المنح سيستخدم لدعم التكيف في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك لدعم المشاريع التي تركز على تكنولوجيا المناخ في المراحل المبكرة، ومشاريع التأهب وبناء القدرات. ووفقاً للبلاغات، ينبغي أيضاً استخدام التمويل القائم على المنح لإطلاق وتعبئة الاستثمار الخاص في إجراءات التخفيف حيثما يكون تدخل السلطات العامة مطلوباً للتغلب على فشل الأسواق.

36- ويرد ذكر السندات الخضراء والتمويل المختلط في عدد من البلاغات بوصفها أدوات مالية يمكن أن تستخدمها المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء لاجتذاب استثمارات موسعة، بما في ذلك من المصارف الاستثمارية الكبيرة والمستثمرين المؤسسيين وصناديق المعاشات التقاعدية.

جيم - السياسات والأولويات

- 37- مع تقاوم التحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان النامية بسبب تغير المناخ، عرض العديد من الأطراف استراتيجياته في مجال التعاون الإنمائي أو توجيهاته الوطنية التي تتطلب منها تعميم مراعاة اتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في ما تقدمه من دعم.
- 38- وعلاوة على ذلك، وصفت أطراف عديدة سياساتها الرامية إلى موازنة التمويل المناخي الذي تقدمه مع احتياجات وأولويات البلدان النامية، بهدف تعزيز امتلاك البلدان المتلقية زمام المبادرة في العمل المناخي وتقديم دعم متسق ومنسق يكون فعالاً في نهاية المطاف.
- 39- وتتبع الأطراف أيضاً سياسات لإدارة الموارد المالية العامة إدارة فعالة. وذكر معظمها أن التمويل العام المحدود المتاح يجب أن يُستخدم لتحقيق أكبر أثر ممكن من حيث تحقيق نتائج التخفيف والتكيف وتحفيز تمويل إضافي من القطاع الخاص. وأشارت الأطراف إلى الأهمية المتزايدة للسياسات المالية وسياسات الاقتصاد الكلي التي تنتهجها جهات التنظيم المالي والمصارف المركزية في سياق الفقرة 1 (ج) من المادة 2 من اتفاق باريس.
- 40- وأشارت عدة أطراف إلى سياسات الرصد والتقييم التي تشمل تقدير فعالية التمويل المناخي المقدم طوال دورة المشروع. ويمكن استخدام معلومات قيمة عن آثار المشاريع على أرض الواقع والدروس المستفادة في توجيه المشاريع المناخية في المستقبل.
- 41- وأشارت الأطراف إلى أن شفافية إجراءات العمل والدعم المناخي تؤخذ في الاعتبار في عملية صنع السياسات المتعلقة بالتمويل المناخي. وتكون شفافية التمويل المناخي أكثر فعالية بسبب الثقة والمساءلة المتبادلة بين المساهم والمتلقي. وفي هذا السياق، أبدت عدة أطراف تأييدها للمفاوضات الجارية في إطار الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بشأن تفعيل إطار الشفافية المعزز بموجب اتفاق باريس.
- 42- وعرض العديد من الأطراف التوزيع الجغرافي للتمويل المناخي المقدم: فقدم البعض قائمة مفصلة بالبلدان المتلقية، بينما عرضت أطراف أخرى المناطق ذات الأولوية. وتحظى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان النامية المعرضة للتأثر بشكل خاص بأولوية الحصول على الدعم من أطراف عديدة، ولا سيما فيما يتعلق بالتكيف.
- 43- ويستهدف التمويل المناخي المقدم من الأطراف طائفة واسعة من الفئات والمستفيدين في البلدان النامية، منهم عادةً النساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الفقيرة المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ. ويصف العديد من البلاغات كيف يساعد فرز مقترحات المشاريع وتقييم تنفيذ المشاريع على ضمان مشاركة هذه المجموعات بنشاط في العمل المناخي واستفادتها من النتائج.
- 44- وشددت أطراف عديدة على أهمية القطاع الخاص بوصفه فئة مستهدفة بالدعم، مشيرة إلى أن المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية لديها القدرة على المساهمة في تعزيز الطموح المناخي وتدعيم تكنولوجيات المناخ المبتكرة. كما أشير إلى أن المصارف التجارية، بل القطاع المالي برمته، بإمكانها المساهمة في تنفيذ الفقرة 1 (ج) من المادة 2 من اتفاق باريس.
- 45- وأشارت بعض الأطراف إلى حكومات البلدان النامية وأصحاب المصلحة على الصعيدين دون الوطني والبلدي باعتبارهم فئات مستهدفة بالدعم، نظراً إلى أن مشاركة المدن وغيرها من السلطات دون الوطنية معترف بها بموجب اتفاق باريس باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من التصدي لتغير المناخ.

46- وفيما يتعلق بالأولويات القطاعية للأطراف في دعم إجراءات التخفيف والتكيف، تشمل القطاعات الرئيسية للتخفيف الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، والنقل، والحراجة (في سياق المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها) وإدارة النفايات؛ وتشمل القطاعات الرئيسية للتكيف الزراعة، والأمن الغذائي، وإدارة الموارد المائية، والحد من مخاطر الكوارث، والبنية التحتية، وإدارة المناطق الساحلية، وإعادة تأهيل الأراضي، وتحسين التربة. وأبرزت بعض الأطراف أن قطاعات معينة ستظل تحظى بأولوية الدعم الثنائي (مثل الحراجة، والحلول المستمدة من الطبيعة)، إما بسبب الخبرة القطاعية للطرف أو لالتزاماته السياسية الرفيعة المستوى. وكررت أطراف أخرى أن الدعم الثنائي الذي تقدمه لا يخص قطاعات بعينها.

دال - أغراض الدعم وأنواعه

47- أشار العديد من الأطراف إلى حالة الطوارئ المناخية والالتزام باتخاذ إجراءات طموحة وإشراك جميع الحكومات وأصحاب المصلحة اللازمين للتصدي لها. وبناءً على ذلك، كثيراً ما يتخذ دعم إجراءات التخفيف شكل الاستثمار الهادف في مشاريع حفازة ومبتكرة وقابلة للتوسع يراود بها تحقيق تغيير تحولي نحو نمو اقتصادي خفيض الكربون. وسلط الضوء على الكيفية التي يمكن أن تسهل بها مشاريع التخفيف هذه تطوير وتكرار التكنولوجيات المناخية التي تعوقها حواجز السوق ومخاطر الاستثمار، أو أن تستخدم الأدوات المالية لتحقيق حجم الاستثمار اللازم للتمكن من الحد من الانبعاثات بما يتماشى مع الأهداف المتعلقة بدرجة الحرارة في اتفاق باريس. وعلاوةً على ذلك، أشير في كثير من الأحيان إلى دعم إجراءات التخفيف باعتباره جزءاً من حزم تدابير التعافي من جائحة كوفيد-19، الأمر الذي يبرز إمكانية زيادة الاستثمار الخاص في مشاريع التخفيف وبالتالي توليد فوائد اقتصادية واجتماعية.

48- ولاحظت أطراف عديدة أن دعم إجراءات التكيف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لأن الآثار الضارة لتغير المناخ لها عواقب اجتماعية واقتصادية يمكن أن تلغي مكاسب التنمية. وأشارت إلى أهمية إعطاء الأولوية لدعم إجراءات التكيف في أشد البلدان النامية عرضةً للتأثر، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقية، وتوفير التمويل القائم على المنح لمشاريع التكيف فيها وتعزيز قدرتها المؤسسية على صياغة برامج العمل الوطنية وتدعيمها وإدماج القدرة على التحمل في استراتيجياتها الإنمائية.

49- وأشير إلى الدعم الشامل لعدة قطاعات الذي يمكن أن يولد منافع مشتركة في التكيف والتخفيف، مثل المشاريع أو البرامج التي تركز على الحلول المستمدة من الطبيعة أو الزراعة أو الحراجة.

50- وتعكس المشاريع والبرامج التي تركز على الحلول المستمدة من الطبيعة لمواجهة تغير المناخ فوائد حماية سلامة الطبيعة وإمكانية التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه فعلياً بالاقتران مع توليد فوائد مشتركة متعددة، مثل تحسين التنوع البيولوجي والمحيطات النظيفة والصحية. وسيق التكيف القائم على النظم الإيكولوجية والحلول المستمدة من الطبيعة للمدن كأمانة للدعم الذي يمكن أن يسفر عن فوائد مشتركة في التخفيف والتكيف. وعلاوةً على ذلك، لوحظ أن الزراعة تحقق فوائد إضافية يمكن توليدها، مثل الأمن الغذائي، والقضاء على الجوع (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة) والقضاء على الفقر (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة). أما الحراجة، بما في ذلك المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، فهي مجال آخر شامل لعدة قطاعات يحظى بدعم الأطراف.

51- وأبرز العديد من الأطراف الدور الحاسم الذي تؤديه التكنولوجيات المناخية في التنمية الخفيفة الانبعاثات والقدرة على تحمل تغير المناخ، وأهمية المشاريع التي تدعم نشر تكنولوجيات مبتكرة يتعذر تمويلها من مصادر قائمة على السوق. وترتكز مشاريع أخرى على البحث والتطوير لتحديد واحتضان

التكنولوجيات المناخية الجديدة الواعدة. وتدعم الأطراف البلدان النامية في تلبية احتياجاتها التكنولوجية على أساس قطري، وتيسر التوفيق بين احتياجاتها والموارد المالية، عبر وسائل منها مثلاً مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، وهي آلية من آليات الاتفاقية الإطارية موجهة نحو تلبية الاحتياجات ومدفوعة قطرياً.

52- وتم التأكيد على بناء القدرات والمساعدة التقنية باعتبارهما عنصرين أساسيين للدعم المتصل بالمناخ المقدم إلى البلدان النامية؛ من ذلك مثلاً بناء القدرات المؤسسية للحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية وأصحاب المصلحة على صياغة وتنفيذ سياسات وخطط تغير المناخ، وتقديم المساعدة التقنية لإعداد أو تحسين المساهمات المحددة وطنياً وخطط العمل الوطنية. والهدف من ذلك هو تحسين البيئات التمكينية لتعزيز قدرة البلدان النامية الاستيعابية على تعبئة التمويل العام والخاص المتعلقة بالمناخ واستخدامه بفعالية.

53- وعرضت أطراف عديدة معلومات عما قدمته من مساهمة في بناء القدرات لدعم تنفيذ أنشطة التخفيف والتكيف، وهي مساهمة تقدّم عادةً طوال دورة مشروع المناخ؛ فمن ذلك مثلاً المساعدة التقنية المقدمة لإعداد مقترحات المشاريع الجاهزة للاستثمار والتدريب على الاضطلاع بمهام محددة أثناء التنفيذ.

54- وسلط الضوء على بناء القدرات لتيسير الحصول على التمويل العام والخاص كمجال من مجالات التركيز، من خلال توفير دعم التأهب للكيانات المعتمدة لدى صناديق المناخ المتعددة الأطراف، وتوليد بيانات عن المخاطر المناخية وعن قابلية التأثر، وتبادل الدروس المستفادة بين الأقران فيما يخص الحصول على التمويل. واعتُبر بناء القدرات لتيسير الحصول على تمويل إجراءات التكيف أمراً حاسماً لدعم أشد البلدان النامية عرضةً للتأثر، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، في معالجة أولوياتها الإنمائية.

55- وأبرزت عدة أطراف أهمية بناء قدرات وزارات التنمية والتخطيط والسلطات المالية على إدماج اعتبارات تغير المناخ في سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية والإنفاق العام، وبالتالي تحويلها إلى أولويات إنمائية وطنية، في محاولة لتعزيز شفافية تدفقات التمويل المناخي المحلي ومواءمتها مع أهداف اتفاق باريس.

56- وأشار إلى أهمية بناء القدرات لتعزيز شفافية إجراءات العمل والدعم، حيث أشارت عدة أطراف إلى مبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية. ويُنظر إلى الشفافية على أنها ضرورية لتعزيز فعالية التمويل المناخي (من خلال تتبع فعالية التكاليف وتحديد معالم المشهد المالي للوقوف على أي فجوات وتداخلات) وبناء الثقة بين مقدم التمويل ومتلقيه.

هاء - معايير تقييم مقترحات المشاريع

57- عرضت الأطراف المعايير التي يستخدمها عادةً مقدمو التمويل لتقييم مقترحات مشاريع المناخ (انظر المرفق الثالث). وفي الحالات التي يقدّم فيها الدعم على صعيد ثنائي، تحدّد معايير تقييم المشاريع من خلال الحوار وبالتشاور مع البلدان المستفيدة والشركاء؛ وفي حالة القنوات المتعددة الأطراف، تقوم المؤسسات المتعددة الأطراف المعنية بإنشاء هذه القنوات وإدارتها.

واو - الموارد المالية الجديدة والإضافية

58- أوضحت أطراف عديدة كيف تقرر أن تمويلها المناخي جديد وإضافي، مع تسليمها بعدم وجود تعريف مشترك بموجب الفقرة 3 من المادة 4 من الاتفاقية الإطارية والفقرة 3 من المادة 9 من اتفاق باريس.

59- وتنتظر عدة أطراف في موارد جديدة وإضافية في سياق ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية. فعلى سبيل المثال، ذكرت بلجيكا ولكسمبرغ أن التمويل المناخي الذي توفرانه جديد وإضافي لأنه مضاف إلى التزاماتهما بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وتعتبر السويد أن رسدها 1 في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية (يشكل التمويل المناخي جزءاً منها) جديد وإضافي لأنه تجاوز الالتزام الذي قطعتة البلدان المتقدمة بتقديم ما يعادل 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية. وأنشأت البرتغال مرفقاً تمويلياً مخصصاً لدعم مشاريع المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالمناخ والبيئة، وهي تعتبر هذا التمويل جديداً وإضافياً. وتصف نيوزيلندا تمويلها المناخي بأنه جديد وإضافي لأن مساعدتها الإنمائية الرسمية ما فتئت تتزايد على مدى السنوات العشر الماضية نتيجة زيادة ما تقدمه من دعم متصل بتغير المناخ.

60- وتصف أطراف كثيرة الموارد المالية التي يقرها البرلمان سنوياً لصرفها بأنها جديدة وإضافية، ولا سيما في الإبلاغ عن التمويل المناخي في البلاغات الوطنية والتقارير المقدمة كل سنتين. وشددت عدة أطراف على أهمية الشفافية والشمول وإمكانية المقارنة في المحاسبة والإبلاغ عن المعلومات اللاحقة المتعلقة بالتمويل المناخي.

61- وتعرف بعض الأطراف الموارد الجديدة والإضافية بأنها الموارد التي التزمت بها أو خصصتها أو صرفتها حديثاً لمشاريع وبرامج جديدة متصلة بالمناخ خلال فترة زمنية معينة. فعلى سبيل المثال، تستخدم فنلندا وكندا سنة 2009 كسنة أساس (السنة التي التزمت فيها البلدان المتقدمة الأطراف بتوفير موارد مالية للبلدان النامية بموجب اتفاق كوبنهاغن) لوصف تمويلها المناخي بأنه جديد وإضافي.

زاي - الظروف والقيود الوطنية ذات الصلة بتقديم معلومات مسبقة عن التمويل المناخي

62- واجه العديد من الأطراف تحديات و/أو قيوداً تنظيمية في تقديم معلومات مسبقة عن التمويل المناخي على مدى فترات متعددة السنوات. وأشارت جميع الأطراف تقريباً إلى أن شروط الميزانية والشروط البرلمانية للحصول على الموافقة السنوية لتخصيص وصرف التمويل العام المتعلق بالمناخ تحد من المعلومات التي يمكن أن تقدمها.

63- وتسعى بعض الأطراف إلى إبرام عقود متعددة السنوات لتمويل البرامج والأنشطة الأخرى من أجل تحسين إمكانية التنبؤ بالتمويل. غير أن موافقة البرلمان مطلوبة أيضاً لصرف الأقساط السنوية الملتزم بها.

64- وتتضمن بعض البلاغات معلومات عن قنوات التمويل، مثل الصناديق الوطنية المعنية بالمناخ التي تدعم البلدان النامية باستخدام الموارد المعبأة من خلال عائدات سوق الكربون. كما أن المستويات المتوقعة للتمويل المقدم من خلال هذه القنوات عرضة لعدم اليقين بسبب تقلب أسعار الكربون.

65- وأشارت عدة أطراف إلى أن جداول الصرف قابلة للتغيير وذلك، على سبيل المثال، بسبب التغيرات في احتياجات البلدان المتلقية وأولوياتها، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية (مثل جائحة كوفيد-19) والاضطرار إلى إدراج الصرف لأي برامج جديدة قيد الإعداد.

حاء - المنهجيات والافتراضات المستخدمة في الإسقاطات

66- أبلغت الأطراف معلومات مسبقة عن المستويات المتوقعة للتمويل العام المتعلق بالمناخ باستخدام أساليب مختلفة. فعلى سبيل المثال، قدمت ألمانيا سيناريوهات متعددة السنوات لكيفية تخصيص الأموال العامة وصرفها من الميزانية الحكومية للبرامج ذات الصلة بالمناخ توخياً لتحقيق غاية عامة تتمثل

في بلوغ هدف التمويل المناخي الرفيع المستوى. وأشارت أطراف أخرى إلى أن نسبة مئوية، ستزداد بمرور الوقت، من ميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية ستقدم كتمويل مناخي. فعلى سبيل المثال، التزمت أيرلندا بمضاعفة النسبة المئوية للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تعتبر تمويلًا مناخيًا بحلول عام 2030 وضمن ألا يقل المبلغ النقدي عن مستواه في عام 2019.

67- وقدمت بعض الأطراف معلومات لاحقة عن المسار التاريخي للتمويل المناخي لإظهار التزامها بمواصلة ذلك الدعم. وأوضحت عدة أطراف كيفية استخدامها معالم ريو للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل إعداد معلومات لاحقة دقيقة عن التمويل المناخي عن طريق القنوات الثنائية.

68- وفي حين أن معالم ريو مفيدة لتحديد أنشطة المساعدة الإنمائية الرسمية التي لها هدف رئيسي أو مهم خاص بالمناخ، فإنه يتعذر استخدامها لتحديد حجم تمويل الأنشطة المتصلة بالمناخ ذات الفوائد المشتركة للتنمية. ولذلك، طبقت بعض الأطراف (مثل نيوزيلندا وهولندا) تصنيفات وترجيحات لتحديد حجم الإنفاق المتصل بالمناخ في إطار مشاريع المساعدة الإنمائية الرسمية التي لها هدف ثانوي خاص بالمناخ. وذكرت أطراف أخرى (مثل موناكو) أن تقاريرها عن التمويل المناخي لا تغطي سوى الإنفاق على الأنشطة التي لها هدف رئيسي خاص بالمناخ.

69- ولحصر التمويل المناخي المقدم من خلال القنوات المتعددة الأطراف، استخدمت بعض الأطراف (مثل أستراليا وفرنسا) النسبة التي حددتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتحديد مساهماتها في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وحساب النسبة المئوية الخاصة بالمناخ من مساهماتها الأساسية. ولم تدرج أطراف أخرى (مثل المملكة المتحدة) في تمويلها المناخي المبلغ عنه مساهماتها الأساسية في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

70- وشرحت بعض الأطراف كيف حسبت مستوى التمويل الخاص المتعلق بالمناخ الذي تمت تعبئته من خلال التمويل العام المتعلق بالمناخ؛ فعلى سبيل المثال، استخدمت هولندا أساليب لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأشارت بعض الأطراف إلى الجهود الجارية للأخذ بمنهجيات الحصول على التمويل الخاص الذي تجري تعبئته من خلال القنوات المتعددة الأطراف والإبلاغ عنه؛ فعلى سبيل المثال، تعمل أستراليا على تطوير نظام وقدرتها على تتبع أدوات التمويل من غير المنح وتعبئة القطاع الخاص والإبلاغ عنها.

71- وافترضت أطراف كثيرة، في إسقاط مستويات تمويلها المناخي، أن التمويل المناخي الملتمس به يمكن تعديله في البرلمان قبل صرفه. وثمة افتراض شائع آخر هو أن صرف التمويل يتوقف على احتياجات وأولويات البلدان المتلقية خلال الفترة ذات الصلة، وسيقت جائحة كوفيد-19 مثالاً على التحديات التي يمكن أن تؤثر في الاحتياجات والأولويات وبالتالي في مبلغ الصرف وجدوله الزمني. وبالمثل، لوحظ أن معدل صرف الموارد المالية الموجهة من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف مرتبط بطلب البلدان النامية ويمكن أن يتأثر بالسياسات المعتمدة في المؤسسات للحصول على التمويل.

طاء - التحديات والعوائق والدروس المستفادة

72- واجه عدد من الأطراف تحديات وحواجز في تعبئة التمويل المناخي وتقديمه، وتقاسمت الدروس المستفادة من خبراتها ونتائج الدراسات المتعلقة بفعالية التمويل المناخي. وأبرز العديد من الأطراف التزامه بالتأسيس على الدروس المستفادة والعمل مع البلدان النامية على تهيئة ظروف محلية ودولية مواتية لتشجيع العمل المناخي، وتعزيز فرص الحصول على التمويل المناخي، وبناء قدراتها وتدعيم البيئات السياسية.

73- وأبرزت أطراف عديدة أيضاً أهمية التنسيق بين الجهات الفاعلة على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز فعالية التمويل المناخي. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن يساعد تحديد مقدمي التمويل المناخي الحاليين على تلافي التداخلات والتغرات في الدعم.

74- والتنسيق الرأسي بين الجهات الفاعلة في البلد المتلقي (من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي) ضروري بوجه عام لضمان امتلاكه لزام المبادرة في العمل المناخي وتلبية التمويل المناخي لاحتياجاته وأولوياته بفعالية. وبالإضافة إلى ذلك، يتسم تنسيق خطط واستراتيجيات تغير المناخ في البلد المتلقي (على الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي وحتى القطاعي) بأهمية حيوية لتجنب الارتباك وعدم الكفاءة. وشدد بعض الأطراف على ضرورة أن تأخذ الحكومات الوطنية زمام المبادرة في هذا التنسيق وإدماج تغير المناخ في الأولويات الإنمائية الوطنية.

75- وعلاوة على ذلك، تتسم البيئات التمكينية الفعالة في البلدان المتلقية بأهمية أساسية لزيادة تعبئة التمويل الخاص المتعلق بالمناخ وتقديمه وخفض مخاطر الاستثمار في العمل المناخي.

76- ويمكن أن يساعد تتبع التمويل المناخي وقياس وتقييم آثاره في تعزيز فعاليته. وأشارت الأطراف إلى التحديات التي ينطوي عليها تتبع تمويل إجراءات التكيف بسبب صعوبة تحديد الأنشطة المتصلة بالقدرة على التحمل في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية بأنها أنشطة تكيف. ولاحظت أطراف عديدة أيضاً أن قياس وتقييم آثار تمويل إجراءات التكيف لا يزال بدائياً لعدة أسباب، منها الافتقار إلى منهجيات وبيانات وخطوط أساس موحدة دولياً وصعوبة تحديد مدى فعالية تدابير التكيف. وشدد بعض الأطراف على ضرورة مواءمة النهج والتعاريف المتعلقة بقياس آثار تمويل إجراءات التكيف.

ياء - ضمان التوازن بين تمويل التكيف وتمويل التخفيف

77- شددت جميع الأطراف على أهمية موازنة التمويل المناخي الذي تقدمه بين دعم التكيف ودعم التخفيف. وحققت بعض الأطراف فعلاً هذا التوازن في حافظات المنح المتصلة بالمناخ.

78- وعرضت الأطراف سياسات تهدف إلى زيادة دعمها لإجراءات التكيف، بما في ذلك الأهداف والجدول الزمنية. فعلى سبيل المثال، كان من المقرر أن تزيد فرنسا تمويلها لإجراءات التكيف إلى 1,5 بليون يورو سنوياً حتى عام 2020، مع إعطاء الأولوية للدول الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية المعرضة للتأثر بوجه خاص والتركيز على قطاع الزراعة.

79- ولاحظت بعض الأطراف أن مشاريع وبرامج التكيف هي مشاريع وبرامج مدفوعة بالطلب. فعلى سبيل المثال، لاحظت فنلندا أن تحقيق التوازن بين دعم التكيف ودعم التخفيف يتوقف على أداء المؤسسات المتعددة الأطراف المعنية ومقترحات المشاريع الجاهزة للاستثمار التي أعدت على أساس احتياجات البلدان النامية.

80- وأشارت بعض الأطراف إلى الصندوق الأخضر للمناخ بوصفه القناة الرئيسية لدعم إجراءات التكيف، نظراً لولايته الرامية إلى تخصيص التمويل مناصفةً بين التخفيف والتكيف. وأشار في أحيان كثيرة إلى صندوق التكيف وصندوق أقل البلدان نمواً والصندوق الخاص بتغير المناخ باعتبارها قنوات متعددة الأطراف مهمة لتمويل إجراءات التكيف، إلى جانب قنوات خارج الاتفاقية الإطارية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، والمرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش.

81- وفي حين تركزت معظم الأطراف أن التمويل العام هو الذي سيستخدم أساساً لدعم إجراءات التكيف في أشد البلدان النامية عرضة للتأثر، عرض العديد منها خططاً وإجراءات لزيادة تمويل إجراءات التكيف من مصادر خاصة.

كاف- تعبئة تمويل مناخي إضافي من مجموعة واسعة من المصادر

82- سيأتي تمويل التحول إلى اقتصادات خفيفة الانبعاثات وقادرة على تحمل تغير المناخ في معظمه من مصادر محلية وخاصة، ولكن تدخل القطاع العام أساسي لإطلاق التريلونات من الاستثمارات الخاصة اللازمة لتلبية احتياجات البلدان النامية وتحفيز التغييرات التحويلية في النظم الاقتصادية والمالية. وكررت الأطراف التزامها بالتعامل مع البلدان النامية وأكدت هدفها المتمثل في تشجيع استثمارات القطاع الخاص في هذا السياق.

83- وأبلغت عدة أطراف عن مبلغ التمويل الخاص المتعلق بالمناخ الذي تهدف إلى تعبئته أو الذي تمت تعبئته من خلال التمويل العام. فعلى سبيل المثال، كانت هولندا تهدف إلى تعبئة 550 مليون يورو في عام 2020 و600 مليون يورو بحلول عام 2021 من خلال مبادرات مثل مبادرة Climate Investor One وصناديق مثل الصندوق الهولندي للمناخ والتنمية. وفي عام 2018، عبأت سويسرا 100 مليون دولار من خلال المساهمات المقدمة إلى المنظمات المتعددة الأطراف و112 مليون دولار من خلال التمويل المشترك للدعم الثنائي الذي تقدمه. وذكرت اليابان أنها عبأت 2,7 بليون دولار أمريكي من التمويل الخاص في عام 2019.

84- وفي العديد من الأطراف مؤسسات عامة مكرسة للاستفادة من الاستثمار المستدام الموسع من القطاع الخاص من خلال أنشطة مختلفة (انظر المرفق الرابع). وتعمل المؤسسات عن كثب مع وكالات التعاون الإنمائي والوزارات المعنية لتنسيق السياسات والإجراءات وتشجيع الشركاء الصناعيين والتجاربيين على الاستثمار المشترك والاستفادة من رؤوس الأموال الإضافية.

85- وسلط الضوء على أن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مؤهلة لزيادة التمويل الخاص باستخدام التمويل الميسر استراتيجياً لإثبات الجدوى التجارية للمشاريع المتصلة بالمناخ وتطبيق نهج مبتكرة. كما سلط الضوء على قدرة الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق القطاع الخاص التابع له على إطلاق التمويل الخاص بالمناخ على نطاق واسع.

86- وتوجد برامج ومبادرات مختلفة لدعم البلدان النامية في تعبئة التمويل الخاص الموسع المتعلق بالمناخ، وهو تمويل يقدم الدعم لوضع سياسات وخطط بشأن تغير المناخ، وإنشاء صناديق متخصصة، وصياغة مقترحات مشاريع جاهزة للاستثمار، وتعزيز أدوات التخفيف من المخاطر، وإشراك القطاع الخاص في إجراءات التكيف، وتعزيز تكنولوجيات المناخ القابلة للتطبيق تجارياً مثلاً (انظر المرفق الخامس).

87- وعرض العديد من الأطراف سياسات ومبادرات وطنية لتحويل قطاعها المالي بصورة منهجية، وتشجيع الاستثمارات المستدامة، وتصفية الاستثمارات في الوقود الأحفوري.

لام- معالجة احتياجات البلدان النامية وأولوياتها

88- يبرز العديد من البلاغات أن توفير الدعم بالتمويل المالي مدفوع بطلب البلدان المتلقية ومصمم لتلبية احتياجاتها وأولوياتها على النحو المبين في مساهماتها المحددة وطنياً، وخطط تكيفها الوطنية، وخططها المناخية الوطنية ودون الوطنية، واستراتيجياتها القطاعية. وامتلاك البلدان لزام المبادرة في

العمل المناخي أمر أساسي لضمان استدامته، وقد أشارت عدة أطراف إلى المبادئ الإنمائية المعتمدة دولياً والمتعلقة بامتلاك البلدان زمام المبادرة، مثل شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال.

89- وشددت أطراف كثيرة على ضرورة دعم البلدان النامية في تحديد احتياجاتها، بوسائل منها بناء قدرتها على إدماج تغير المناخ في التخطيط الإنمائي الوطني وإدارة مجموعات المشاريع المتعلقة بالمناخ. ويمكن أن تيسر الشبكات والشراكات الدولية، مثل شراكة المساهمات المحددة وطنياً، تبادل الدروس المستفادة والدراية العملية بشأن تحديد الاحتياجات وتوضيحها.

90- ويسبق توفير التمويل المناخي للأطراف ويليها تشاورٌ وحوارٌ مع البلدان المتلقية، بما في ذلك مع السلطات الوطنية ودون الوطنية والمحلية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. كما تتشاور الأطراف مع منظمات الدعم الدولية لضمان استناد الدعم إلى الجهود القائمة وإضافته قيمة لها. ويمكن التشاور مع البلدان المتلقية الأطراف المساهمة من فهم سياقها واحتياجاتها فهماً أفضل وضمان إمكانية تكييف الدعم بما يتماشى مع الظروف المتغيرة.

ميم- دعم البلدان النامية في تحقيق أهداف اتفاق باريس، بما في ذلك في الجهود الرامية إلى جعل تدفقات التمويل متسقة مع مسار موجه نحو تنمية خفيفة الانبعاث وقادرة على تحمل تغير المناخ

91- أكدت أطراف كثيرة أن أهداف اتفاق باريس لا يمكن تحقيقها إلا إذا تمت المواءمة بينها وبين التدفقات المالية العالمية، بما في ذلك التمويل الخاص والاستثمارات الخاصة والميزانيات الوطنية والمساعدة الإنمائية الرسمية، والنظم المالية. وفي هذا السياق، أبرزت أطراف عديدة الحاجة الملحة لتنفيذ الفقرة 1 (ج) من المادة 2 من اتفاق باريس، ووصفت جهودها الرامية إلى تعميم مراعاة اتفاق باريس والتمويل المستدام في نظمها الاقتصادية والمالية. وتعتبر جائزة كوفيد-19 فرصة لإصلاح النظم الاقتصادية والمالية واكتساب زخم من أجل "إعادة البناء بشكل أفضل" نحو مستقبل خفيض الانبعاثات وقادر على تحمل تغير المناخ.

92- وقطعت أطراف كثيرة التزامات رفيعة المستوى لتنفيذ الفقرة 1 (ج) من المادة 2 من اتفاق باريس وقدمت ما يقابل ذلك من خطط عمل ومبادئ توجيهية (انظر المرفق السادس). فعلى سبيل المثال، التزمت لكسمبرغ بجعل تدفقات تمويلها الوطنية مستدامة، وأبلغت عن أهداف قصيرة الأجل مقرونة بجداول زمنية متوقعة. وعرض الاتحاد الأوروبي في بلاغه خطة عمله بشأن تمويل النمو المستدام، كما قدم تصنيفاً للأنشطة الاقتصادية المستدامة بيئياً باعتبارها معالم بارزة في التقدم نحو نظم اقتصادية ومالية مستدامة. وتقوم بعض الأطراف (مثل كندا) بوضع مبادئ للتمويل المستدام لتوجيه الكيانات العامة والخاصة في مواءمة أنشطتها الاقتصادية وتدفقاتها المالية مع أهداف اتفاق باريس.

93- وأشارت الأطراف إلى ضرورة دعم البلدان النامية في تنفيذ الفقرة 1 (ج) من المادة 2 من اتفاق باريس، بوسائل منها بناء القدرات والمساعدة التقنية في وضع السياسات المالية وسياسات الاقتصاد الكلي. وسييسرها هذا الدعم على تحديد وتعبئة الموارد المحلية للعمل المناخي وجذب التمويل المناخي الدولي الذي يمكنه تلبية احتياجاتها الاستثمارية. وفي هذا السياق، لوحظ أن المادة 9 والفقرة 1 (ج) من المادة 2 من اتفاق باريس لا يمكن إبدال إحداهما بالأخرى ولا تستبعد إحداهما الأخرى، بل تعزز كل منهما الأخرى. وأشار العديد من الأطراف إلى الدور المهم الذي يضطلع به الصندوق الأخضر للمناخ في تشجيع التحول نحو تنمية خفيفة الانبعاثات وقادرة على تحمل تغير المناخ.

94- وشددت الأطراف على الدور الحاسم الذي تؤديه وزارات المالية والمصارف المركزية وجهات التنظيم المالي في تعميم مراعاة تغير المناخ في النظم المالية وإدماج المخاطر المناخية في نظم الاقتصاد الكلي. ويشكل ائتلاف وزراء المالية من أجل العمل المناخي ومبادئ هلسنكي التي وضعها منبراً هاماً لتعزيز الدعم السياسي في هذا الصدد. وتتضمن البلاغات معلومات عن المحافل الدولية التي تيسر الحوار بشأن التمويل المستدام وأهداف اتفاق باريس، مثل المنبر الدولي للتمويل المستدام، و"مجموعة المساهمين ذوي التفكير المماثل المعنية بالمواءمة بين مصارف التنمية المتعدد الأطراف واتفاق باريس" و"مجموعة بون".

نون - إدماج الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ، بما فيها القدرة على التحمل، في دعم التنمية

95- إن التصدي لتغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة يعزز أحدهما الآخر، ويمكن أن يؤدي تعميم تغير المناخ في المساعدة الإنمائية - وهو ما تقوم به أطراف كثيرة - إلى تحقيق مكاسب إنمائية أمتن. وتتبع الأطراف استراتيجياتها و/أو توجيهاتها الوطنية في مجال التعاون الإنمائي، التي تقوض أيضاً وكالات التنمية لكي تأخذ في الاعتبار القابلية للتأثر بتغير المناخ ومخاطره عند تصميم ورصد الأنشطة الإنمائية الدولية. ووضعت بعض الأطراف مبادئ توجيهية وأدوات لوكالات التنمية من أجل إدماج اعتبارات تغير المناخ في الإدارة والأنشطة على السواء.

96- وقدمت بعض الأطراف معلومات عن تدابير محددة لإدماج اعتبارات تغير المناخ في ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية، بما في ذلك استخدام تسعير الكربون كمعيار في تقييم البرامج؛ وتقدير المخاطر المناخية عند تصميم أنشطة المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وضمان عدم تقويض برامج التعاون الإنمائي المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية للبلدان المتلقية؛ والحد من البصمة المناخية والمخاطر المناخية للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك على المستوى الإداري؛ وزيادة المنافع المناخية المشتركة للمساعدة الإنمائية التي لا يكون التخفيف و/أو التكيف هدفاً رئيسياً لها؛ وتعزيز تأثير الأنشطة الخاصة بالمناخ.

97- وأشارت أطراف عديدة إلى العلاقة الوثيقة بين التكيف والتنمية، وأبرزت جهودها الجارية لتعميم التكيف في المساعدة الإنمائية وإدماج القدرة على التحمل في خطط التنمية الوطنية. ولاحظت عدة أطراف أن الاتفاقات الدولية مثل إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 تربط بين التنمية والتكيف والحد من مخاطر الكوارث.

98- ويوجّه التمويل المناخي بصفة متزايدة إلى البلدان النامية التي قامت بدمج تغير المناخ والتنمية المستدامة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. لذلك، رأت الأطراف أنه ينبغي دعم البلدان النامية في تدعيم القدرة المؤسسية للحكومات الوطنية ودون الوطنية على إدماج تغير المناخ والتنمية المستدامة في خططها الإنمائية حتى تتمكن من استيعاب الدعم المقدم والاستفادة منه بفعالية.

سين - كيفية مساهمة الدعم المقرر تقديمه إلى البلدان النامية في تعزيز قدراتها

99- ذكرت أطراف عديدة أن الهدف من بناء القدرات ينبغي أن يكون تدعيم القدرة المؤسسية لحكومات البلدان النامية ومؤسساتها من أجل تعزيز التخطيط الطويل الأجل وكفالة اتساق سياسات تغير المناخ. وشددت الأطراف على ضرورة تصميم بناء القدرات بما يتماشى مع أولويات التنمية الوطنية وتيسير مشاركة أصحاب المصلحة بهدف بناء المعارف المؤسسية في البلدان النامية.

100- ولاحظت عدة أطراف أنه ينبغي اتباع نهج برنامجي إزاء بناء القدرات؛ أي عملية تعلم وتدريب مستمرة بدلاً من تنفيذ نشاط واحد غير متكرر. واعتُبر التنسيق بين مقدمي الدعم في مجال بناء القدرات مهماً لمواءمة الجهود على مر الزمن.

101- وأبرز العديد من الأطراف أن بناء القدرات يجب أن يتم بالتشاور مع البلدان المتلقية على أساس الاحتياجات والأولويات المحددة في خططها المناخية الوطنية. وأشارت هذه الأطراف إلى أن بناء القدرات ينبغي أن يستند إلى المعارف المحلية وأن يؤسس على العمليات القائمة لضمان أن يكون الدعم سياقياً، وموجهاً نحو تحقيق النتائج، وليس متناقضاً أو مزدوجاً.

Annex I

Projected levels of public climate finance to be provided to developing countries reported in the biennial communications

[English only]

<i>Party</i>	<i>Projected levels of public climate finance^a</i>	<i>Time frame</i>
Australia	AUD 1.5 billion (including AUD 500 million for renewable energy and disaster risk reduction in the Pacific)	2020–2025
Austria	Minimum 40 per cent of new business volume of the Development Bank of Austria to climate-relevant projects	2019–2023
	EUR 130 million for GCF-1	2020–2023
	Climate finance portfolio of the Ministry for Climate Action to be increased by EUR 5 million per year	2020–2023
Belgium	EUR 20 million per year for GCF-1	2020–2023
Canada	CAD 300 million for GCF-1	2020–2023
	CAD 275 million for the Energy Transition and Coal Phase-out Program of the World Bank	2019/2020–2020/2021
	CAD 60 million for a renewable energy in SIDS programme of the World Bank	2019/2020–2020/2021
	CAD 37.5 million to the LDCF	2016/2017–2020/2021
Czechia	CAD 150 million to the International Fund for Agricultural Development	2019/2020–2020/2021
	1.1 billion Czech koruny as development cooperation budget (approved)	2021
Denmark	1.1 billion Czech koruny per year as development cooperation budget (expected)	2022 and 2023
	More than DKK 2.4 billion	2020
EU and its member States	DKK 2–3 billion (estimated climate finance mobilized through the MDBs that can be attributed to Denmark)	Annually
	EUR 29.5 billion (30 per cent of the total EU expenditure on external action and assistance)	2021–2027
	Projected annual expenditure as follows:	
	EUR 4.6 billion	2021
	EUR 4.7 billion	2022
	EUR 4.4 billion	2023
	EUR 4.2 billion	2024
	EUR 4.0 billion	2025
	EUR 3.8 billion	2026
	EUR 3.8 billion	2027
Finland	EUR 70.8 billion for the EU Neighbourhood, Development and International Cooperation Instrument	2021–2027
	Over USD 7.4 billion for GCF-1	2020–2023
	USD 1.9 billion for GEF-7	2018–2022
Finland	About EUR 500 million in new investment funding, at least 75 per cent of which will be channelled into climate change related investments	2020–2023

<i>Party</i>	<i>Projected levels of public climate finance^a</i>	<i>Time frame</i>
	EUR 114 million for establishing the Finland–International Finance Corporation Blended Finance for Climate Program	2017–2022
	EUR 58 million for the Nordic Development Fund	2021–2030
	EUR 100 million for GCF-1	2020–2023
	EUR 31 million for GEF-7	2018–2022
France	50 per cent of annual financing from the French Development Agency to have a direct and beneficial impact on climate change	2017–2022
	EUR 1.548 billion for GCF-1	2020–2023
	USD 300 million for GEF-7	2018–2022
	EUR 30 million for Adapt' Action	2017–2021
Germany	EUR 487 million through the International Climate Initiative	2021
	EUR 437 million through the International Climate Initiative	2022
	EUR 1.5 billion for GCF-1	2020–2023
	EUR 420 million for GEF-7 and the LDCF	2018–2022
	EUR 80 million to the Climate Investment Funds	2020
	EUR 1.785 billion of climate finance from official bilateral cooperation	2020
Hungary	1.8 billion Hungarian forint for the Western Balkans Green Center and the GCF	2019–2021
	200 million Hungarian forint additional contribution for GCF-1	2020–2023
Ireland	Minimum EUR 80 million annually committed by current Government	2021 onward
	EUR 4 million annually to the GCF	Up to 2022
Italy	EUR 300 million for GCF-1	2020–2023
	EUR 92 million for GEF-7	2018–2022
	EUR 100 million, additional to EUR 45.5 million from 2019 still to be allocated and EUR 60 million to be allocated in 2022, from proceeds from auctioning emission allowances	2020–2022
	EUR 12 million committed to the strategic Accelerator Labs network	2020–2022
	EUR 10 million committed for promoting renewable energy solutions	2020–2022
Japan	USD 11.8 billion (1.3 trillion yen) annually from public and private sources	By 2020
	USD 1.5 billion for GCF-1	2020–2023
	USD 637 million for GEF-7	2018–2022
Luxembourg	EUR 200 million, including EUR 40 million for GCF-1	2021–2025
Monaco	EUR 1.27 million	2021
	At least EUR 0.84 million	2022
Netherlands	EUR 570 million (provision of public finance)	2020
	EUR 580 million	2021
	EUR 120 million for GCF-1	2020–2023
	EUR 20 million for the LDCF	2018–2022

<i>Party</i>	<i>Projected levels of public climate finance^a</i>	<i>Time frame</i>
	EUR 83.6 million for GEF-7	2018–2022
	EUR 11.3 million for the NDC Partnership	2018–2020
	EUR 160 million for the Dutch Fund for Climate and Development	2019–2038
	EUR 38.5 million for the World Bank Regional Off-Grid Electrification Project	2019–2026
	EUR 35.6 million for the AGRI3 Fund	2020–2039
New Zealand	NZD 300 million (pledged)	2019–2022
	NZD 510.7 million (forecast disbursement)	2019–2022
	NZD 15 million for GCF-1	2020–2023
Norway	NOK 3.1 billion through Norway’s International Climate and Forests Initiative	2021
	NOK 3.2 billion for GCF-1	2020–2023
	NOK 105 million per year for the Nordic Development Fund	2021–2030
	NOK 684 million for supporting renewable energy projects in developing countries	2021
	NOK 1.68 billion as capital increase to Norfund	2021
Poland	USD 3 million for GCF-1	2020–2023
Portugal	EUR 2 million	2020
Slovakia	EUR 2 million for GCF-1	2020–2023
Spain	EUR 900 million	By 2020
	EUR 109.52 million for GCF-1	2020–2023
	EUR 11.71 million for GEF-7	2022
	EUR 1.12 million for the AF	2020
Sweden	6.5 billion Swedish kronor for development cooperation in environmental sustainability, sustainable climate and oceans, and sustainable use of natural resources	2018–2022
	8 billion Swedish kronor for GCF-1	2020–2023
	1 billion Swedish kronor for the AF and the LDCF	2019–2022
	EUR 113 million for the Nordic Development Fund	2022–2031
Switzerland	CHF 400 million per year, including contribution to the GCF	By 2024
	CHF 145.03 million for GEF-7, the LDCF, the SCCF and the Multilateral Fund for the Implementation of the Montreal Protocol	2019–2022
	USD 150 million for GCF-1	2020–2023
	CHF 118.34 million for GEF-7	2018–2022
United Kingdom	GBP 11.6 billion	2021/2022–2025/2026
	GBP 1.44 billion for GCF-1	2020–2023

^a The list of projects and programmes and figures may not be exhaustive; additional details can be found in the biennial communications.

Annex II

Levels of climate finance provided to developing countries reported in the biennial communications

[English only]

<i>Party</i>	<i>Levels of climate finance provided, including annual flows^a</i>	<i>Time frame</i>
Australia	AUD 1.4 billion	2015–2020
	AUD 408 million	2016–2020
Austria	EUR 222.41 million through the Development Bank of Austria	2019
	EUR 22 million through the Austrian Development Agency	2019
	EUR 26 million for GCF initial resource mobilization	2015–2018
Belgium	EUR 50 million per year	2016–2020
	EUR 5.5 million to the AF	2020
	EUR 2 million to the Flexible Multi-Partner Mechanism of the Food and Agriculture Organization of the United Nations	2020
	EUR 1 million to the World Food Programme in Malawi	2020
	EUR 2.7 million to the LDCE	2020
	EUR 1 million to the International Renewable Energy Agency	2020
	EUR 0.1 million to the Climate and Clean Air Coalition	2020
Canada	CAD 625 million	2015–2016
	CAD 1.5 billion	2017–2018
	CAD 300 million for GCF initial resource mobilization	2015–2018
Denmark	DKK 0.5–1.0 billion climate investment mobilized through the Investment Fund for Developing Countries	Since 2015
Estonia	EUR 1 million annually (committed)	2015–2020
EU and its member States	Provision more than doubled	Since 2013
	Climate target of 20 per cent of EU expenditure	2014–2020
	EUR 23.3 billion, including from the EU public budget and the European Development Fund (EUR 2.5 billion), development financial institutions (EUR 3.18 billion through EIB) and member States' budgets	2019
	EUR 127 billion	2013–2019
	EIB: EUR 2.97 billion	2018
	EIB: EUR 3.18 billion	2019
Finland	Over EUR 500 million in new investment funding, a substantial part of which contributing to climate finance	2016–2019
	EUR 31 million for GEF-7	2018–2022
	EUR 100 million for GCF-1	2020–2023
France	EUR 5.96 billion, including EUR 1.55 billion for adaptation	2019
	EUR 6.1 billion through the French Development Agency	2019
Germany	EUR 1.785 billion from official bilateral financial and technical cooperation through the Ministry for Economic Cooperation and Development	2020
	EUR 80 million to the Climate Investment Funds	2020

<i>Party</i>	<i>Levels of climate finance provided, including annual flows^a</i>	<i>Time frame</i>
	EUR 200 million to the World Bank's PROGREEN global partnership	–
	EUR 80 million to the Central African Forest Initiative	2019 and 2020
	EUR 50 million to the Green Baseload Facility of the African Development Bank	2020
	EUR 567 million in terms of the funding capacity of the International Climate Initiative for programming	2020
	EUR 7.58 billion for international climate finance	2019
	EUR 80 million to the InsuResilience Global Partnership	2019
	EUR 20 million for emission reduction programmes focused on indigenous peoples and local communities	2019
Greece	USD 4.4 million in climate-related finance	2018
Italy	EUR 7 million to the AF	2019
	USD 1.25 billion	2017–2018
	USD 2.405 billion	2013–2018
	EUR 250 million for GCF initial resource mobilization	2015–2018
	EUR 113 million through the Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation	2018
	EUR 120 million through the Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation	2019
Japan	USD 12.6 billion (9.8 billion public and 2.7 billion private)	2019
	USD 1.5 billion for GCF initial resource mobilization	2015–2018
	USD 5 million to the Capacity-building Initiative for Transparency	2017
Lithuania	EUR 5.5 million	Since 2014
	EUR 1.5 million	Since 2019
New Zealand	NZD 44 million	2016
	NZD 76 million	2018
	NZD 110 million	2019
Norway	NOK 6.25 billion (17 per cent of ODA)	2019
	NOK 1.6 billion for GCF initial resource mobilization	2015–2018
	NOK 1.07 billion to the United Nations Collaborative Programme on Reducing Emissions from Deforestation and Forest Degradation in Developing Countries	2011–2020
	NOK 690 million for tranche 3 of the BioCarbon Fund Initiative for Sustainable Forest Landscapes	–
	NOK 1.99 billion to the Central African Forest Initiative	2015–2020
Poland	USD 1 million to the AF	2019
	USD 2 million to the World Bank Multi-Donor Trust Fund for Sustainable Logistics	2019
	USD 1.7 million to the EIB Eastern Partnership Technical Assistance Trust Fund	2019
	EUR 4.3 million for climate-related assistance	2017
	EUR 49.5 million for climate-related assistance (6.9 million in grants and 42.6 million in concessional loans)	2018
Portugal	EUR 6.54 million through its Environmental Fund	2017–2019
Slovenia	EUR 5.78 million	2019

<i>Party</i>	<i>Levels of climate finance provided, including annual flows^a</i>	<i>Time frame</i>
Spain	EUR 694.9 million	2018
	EUR 50 million through a new special credit line to finance projects that tackle climate change	2019
Switzerland	USD 340 million through multilateral and bilateral channels	2018

^a The list of projects and programmes and figures may not be exhaustive; additional details can be found in the biennial communications.

Annex III

Criteria of climate finance providers for evaluating project proposals as outlined in the biennial communications

[English only]

<i>Category</i>	<i>Criteria</i>
Relevance and impact	<ul style="list-style-type: none"> • Country ownership and alignment with national priorities set out in NDCs and NAPs • Alignment with expertise of contributing Party • Clarity of logic and rationale behind expected climate, economic and social benefits
Common interest	<ul style="list-style-type: none"> • Inclusiveness of vulnerable communities • Coherence and complementarity with existing projects • Mutuality of national interest (i.e. alignment with objectives of contributing Party)
Efficiency and transparency	<ul style="list-style-type: none"> • Cost-efficiency and transparency of management and use of resources • Soundness of governance and reliability of implementing entities • Mobilization of additional resources through co-financing from private sources • Transparency of measurement and verification of results against national and international standards
Innovative approaches	<ul style="list-style-type: none"> • Prioritization of innovative business models, climate technologies and best practices • Possibility of using indigenous peoples' knowledge and practices to high potential impact • Sustainability and scalability
Gender-responsiveness and environmental and social safeguards	<ul style="list-style-type: none"> • Gender-sensitivity and promotion of gender equality and women's empowerment • Compliance with national and/or international environmental and social safeguards • Potential for positive environmental (e.g. biodiversity), economic (e.g. livelihoods) and/or social (e.g. health) co-benefits

Annex IV

Public institutions reported in the biennial communications dedicated to catalysing private climate finance and examples of their activities

[English only]

<i>Institutions</i>	<i>Activities</i>
Investment Fund for Developing Countries (Denmark)	<ul style="list-style-type: none"> • Taking first-loss position to lower risk of private investment
Finnfund (Finland)	<ul style="list-style-type: none"> • Enhancing business-to-business cooperation
KfW and its private sector investment bank, the German Investment Corporation (Germany)	<ul style="list-style-type: none"> • Creating innovative public–private partnerships
Proparco (development finance institution) (France)	<ul style="list-style-type: none"> • Promoting carbon pricing systems and using export credits
CDP (investment bank) (Italy)	<ul style="list-style-type: none"> • Improving transparency and climate risk analysis in the financial sector
Swedfund (Sweden)	<ul style="list-style-type: none"> • Providing long-term capacity-building and policy support
Development Bank of Austria (Austria)	<ul style="list-style-type: none"> • Promoting innovative financial instruments, such as blended finance, green bonds, and disaster risk insurance and other risk management solutions
COFIDES (State-owned investment company) (Spain)	
Dutch Fund for Climate and Development, and Climate Investor One (Netherlands)	
Japan Bank for International Cooperation, and Nippon Export and Investment Insurance (Japan)	

Annex V

Examples of programmes and initiatives for supporting developing countries in mobilizing scaled-up private climate finance reported in the biennial communications

[English only]

<i>Area of support</i>	<i>Example of programme/initiative</i>	<i>Aim of programme/initiative</i>
Developing climate change policies and plans	Low-emission climate-resilient development initiative in the Pacific	Support countries in developing climate change policies, plans and investment road maps across a wide range of sectors (e.g. electricity, transport, agriculture, tourism, urban planning)
Establishing specialized funds	eco.business Fund	Promote private sector investment in climate projects by providing dedicated financing and technical assistance to private sector entities
Formulating investment-ready project proposals	Private Financing Advisory Network, supported by Australia	Identify promising clean energy and climate-friendly small and medium-sized enterprises in emerging markets and coach them in attracting investment
Promoting risk mitigation instruments	Solar risk mitigation initiative, supported by France	Facilitate implementation of private solar energy projects in emerging markets and developing countries, and mobilize up to USD 500 million from public financial institutions and private actors
Engaging the private sector in adaptation	SEED partnership for promoting entrepreneurship for sustainable development, supported by Belgium	Build capacity of small and medium-sized enterprises to engage in business activities relating to adaptation
Promoting commercially viable climate technologies	ClimateLaunchpad competition, supported by Ireland	Provide a platform for competing business ideas in order to unlock the potential of clean technology in addressing climate change

Annex VI

Programmes and initiatives reported in the biennial communications for making finance flows consistent with a pathway towards low-emission and climate-resilient development

[English only]

<i>Area</i>	<i>Examples of programmes/initiatives</i>
Green recovery	<p>The aim of the European Green Deal is to facilitate businesses' transition towards sustainability by providing policy tools and creating an enabling environment for transforming the financial system</p> <p>Canada's Large Employer Emergency Financing Facility, a short-term liquidity assistance programme established in response to the COVID-19 pandemic, requires recipient companies to publish annual climate-related disclosure reports. The reports will be used to inform how corporate governance, strategies, policies and practices can help in managing climate-related risks and opportunities and contribute to achieving Canada's commitments under the Paris Agreement and its domestic goal of net zero emissions by 2050</p>
Climate-related financial disclosure	<p>In 2018 Norway's Climate Risk Commission identified general principles for improving climate risk management. The Norwegian Government intends to follow up on the Commission's recommendations to stress-test Norway's public finances and national wealth. It will also consider the recommendations that Norwegian companies use the Task Force on Climate-related Financial Disclosures framework, and that a suitable framework be established for disclosure of climate-related risks in the public sector and at the national level</p> <p>The United Kingdom will be the first country to make following the recommendations of the Task Force on Climate-related Financial Disclosures mandatory across the economy by 2025. It will continue to support governments and central banks in fully integrating climate risk into the macroeconomic and financial systems</p>
Climate budget tagging	<p>France presented a "green budget", in which government expenditure was tagged according to its (positive or negative) climate and environmental impacts, a key instrument for enhancing transparency and prioritizing climate policies</p>
Promoting climate-friendly financial instruments	<p>Spain is to draw up a national sustainable finance action plan and a programme for issuance of green bonds by the Public Treasury</p> <p>Japan is promoting environmental, social and governance principles in the business sector, including by designing engagement platforms for global environmental, social and governance investments</p> <p>Australia operates Green Bank, a publicly owned financial institution that provides concessional finance for climate investments</p>
Phasing out investment in fossil fuels	<p>The Powering Past Coal Alliance, which Canada co-leads with the United Kingdom, has over 110 members and is the driving force behind collective efforts to accelerate the global phase-out of coal-fired electricity, which is the important first step for public and private actors in aligning the power sector with the goals of the Paris Agreement. Although the Alliance is a government initiative, it serves as a bridge between public and private actors through finance principles that translate its public declaration into clear commitments for financial institutions</p>
Carbon pricing	<p>Norway has committed USD 80 million to the Transformative Carbon Asset Facility, whereby developing countries will be assisted in raising the ambition of their climate action through economy-wide or sectoral policies and programmes that create conditions for private sector investment in low-emission solutions</p>